

**الى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم
السياسات العمومية المحترم**

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال اني

تحفيز الاستثمار

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

يعتبر القانون الإطار بمثابة ميثاق الاستثمار دعامة أساسية لتشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية بأبعادها القطاعية والترابية بالنظر للتحفزات المادية التي جاء بها هذا الإطار القانوني الجديد، ولكن هذا التوجه الجديد لازال يصطدم بالعراقيل التي تضعها الوكالات الحضرية أمام إخراج المشاريع الاستثمارية إلى حيز الوجود بدعوى عدم مطابقتها لتصاميم التهيئة وغيرها من المبررات التي لازالت تشكل عرقلة حقيقية أمام المستثمرين، الأمر الذي يدعو للتساؤل عن الإجراءات المتخذة لمعالجة هذه العراقيل المقصودة وغير المقصودة التي دعا جلالة الملك إلى التصدي لها بكل حزم ومسؤولية.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

محمد الحمامي